1. مفهوم الاقتصاد السياسي وأساليب البحث فيه:

للإنسان حاجات كثيرة ومتنوعة، تنشأ مع ولادته، وتتطور في الكم والنوع مع تطور المستوى الاقتصادي والاجتماعي والحضاري للمجتمع الذي يعيش فيه، فمن هذه الحاجات ما يكون ذو طبيعة فيزيولوجية يجب اشباعها، حتى يستطيع الانسان الاستمرار في الحياة والقدرة على العمل، مثل الحاجة إلى الغذاء والباس والسكن... ومنها ما يكون ذو طبيعة اجتماعية تاريخية بمعنى أنها تنشأ وتتطور في مراحل تاريخية من تقدم المجتمع حضاريا وهي بهذا تختلف من مجتمع لآخر.

2. بعض التعاريف لاقتصاد السياسي:

كثير من الكلمات التي يرد ذكرها في مجال الدراسات الاقتصادية تعتبر كلمات شائعة ولكنها قد تستعمل في المعنى اليومي بمفهوم يختلف عن معناها الاقتصادي. وكبداية لدراستنا في الاقتصاد سنقوم بتفسير مبسط لبعض، وليس كل الكلمات على أن تناولها بالشرح في موضعها.

حيث يعرف الاقتصاد السياسي على سبيل الايجاز بـ:

1. الاقتصاد السياسي: **هو اسم ذلك النوع من المعرفة التي تتصل بالثروة؛ أي أنه ذلك العلم الذي يختص بدراسة الوسائل والموارد التي يمكن بواسطتها لأمة ما أن تكون غنية.** (تعريف آدم سميث المستمد من كتابه: بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها).
2. الاقتصاد السياسي: **هو ذلك العلم الذي يتقفى أثر ذلك النوع من قوانين الجماعة الذي ينشأ من عمل بني الإنسان في سبيل انتاج الثروة.** (تعريف جون ستيوارت ميل في كتابه: تعريف الاقتصاد السياسي وطريقة البحث المستخدمة فيه)
3. الاقتصاد السياسي: **هو دراسة للإنسان في أعماله التجارية اليومية، وهو يتناول ذلك الجزء من حياة الإنسان المتعلقة بالنشاط الاجتماعي المتصلة إلى حد كبير بكيفية حصوله على الدخل، وبطريقة استخدامه لهذا الدخل.** (تعريف الفريد مارشال في كتابه مبادئ الاقتصاد).

كما يمكن اعتبار الاقتصاد من الناحية العملية عبارة عن:

- **الطلب:**

الطلب في المعنى العادي يعني مجرد الحاجة أي كانت هذه الحاجة حتى لو كانت مجرد سؤال. أما في الاقتصاد فمعنى الطلب هو الحاجة أو الرغبة المستندة إلى قوة شرائية

- **المنفعة:**

هي قوة أي شيء في إشباع حاجة ما، بصرف النظر عن طبيعة الرغبة المشبعة والأشياء النافعة تنقسم إلى قسمين:

- **السلعة:**

وهي الأشياء النافعة التي تأخذ شكلا ماديا ملموسا

- **الخدمات:**

وهي الأشياء النافعة التي لا تأخذ شكلا ماديا كخادمات النقل وطب والتعليم. وتعتبر السلعة أو الخدمة اقتصادية إذا كان الحصول عليها بدون مقابل ثمن معين وتعتبر غير اقتصادية أو حرة إذ كان يمكن الحصول عليها بدون مقابل.

- **الندرة:**

المقصود بالندرة في المعنى الاقتصادي الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة. وطالما أن الموارد محدودة فهي نادرة. وان كان من المحتمل أن يكون لبعضهما ندرة أكثر من الأخرى.

- **الثروة:**

الثروة هي مخزون من الموارد الاقتصادية. ولكن قد يدخل الرجل العادي النقود ولأسهم القديمة في عداد الثروة. وهذا غير صحيح في معنى الاقتصاد فالنقود ليست ثروة في حد ذاتها. وإنما هي وسيلة لامتلاك الثروة. وكذلك شراء الأسهم القديمة لا يعتبر إضافة للثروة. وإنما هو مجرد نقل ملكية ثروة قائمة.

3. الاقتصاد بين العلم والفن:

هل الاقتصاد علم أم فن؟

إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي منا أولا الإجابة على سؤال آخر هو: ما هو العلم وما هو الفن؟

يفرق العلماء عادة بين نوعين رئيسين من أنواع المعرفة الإنسانية. المعرفة التي تتوافر بالنسبة لها أوضاع ثابتة محددة، وترتكز على قواعد ونظريات عامة قابلة لتطبيق، فيطلقون عليها اسم العلم والمعرفة التي لا تتوافر بالنسبة لها أوضاع ثابتة، ولا تركز على قواعد ونظريات محددة، بل يدخل فيها عنصر الاجتهاد ولابتكار ولإبداع الشخصي فيطلقون عليها اسم الفن.

وعلى أساس من هذه التفرقة بين الفروع والمعرفة الإنسانية تواضع العلماء على اعتبار البعض منها علوما واعتبار البعض الأخر فنونا فالرياضيات والكيمياء والفلك والوراثة مثلا تعتبر علوما حيث أنها تقوم على قواعد ونظريات

ثابتة، محددة، عامة التطبيق. أما الموسيقى، والنحت، والرسم، والتصوير مثلا فهي تعتبر فنونا، حيث أنها لا تقوم على قواعد ونظريات محددة ثابتة وإنما تعتمد على نوع من الإلهام والابتكار ولإبداع الشخصي. على ضوء هذه التفرقة بين العلم والفن يمكننا أن نقرر ما إذا كان الاقتصاد يعد علما من العلوم أم فنا من الفنون.

من الواضح أن لاقتصاد ليس فنا من فنون كالموسيقى أو رسم أو تصوير مثلا ذلك بأنه لا يخضع لعامل الاجتهاد والتفنن والإبداع الشخصي، بل انه يخضع لقواعد ونظريات محددة معروفة كسائر العلوم الطبيعية الأخرى. وكل ما هنالك أن قواعد ونظريات ذلك العلم تتسم بالدقة أو تعميم الذي تتسم بها قواعد ونظريات العلوم الطبيعية.

وإذا كان لإنسان بكل دوافعه وتصرفاته على الطبيعة هو أساس الدراسة الاقتصادية، فان هذا لا يعني أن القواعد محددة إذا أن القوانين الاقتصادية بعد صيغتها من واقع الحياة، وبعد تأكد من صحة هذه الصياغة بالتجربة يصبح لها تطبيق عام في أي وقت وأي جماعة. وإذا وجدت بعض الاستثناءات فهذا شانه شان كل علم لقواعد بعض الاستثناءات.

طرق البحث في تحليل الاقتصادي:

طرق البحث في التحليل الاقتصادي شانه أي تفكير علمي يفسر فيه العالم الظاهرة بإرجاعها إلى أسباب طبيعية صحيحة.

وخطوات أي بحث علمي كما نعلم تقوم على أركان خمسة هي:

1-الشعور بالمشكلة.

2-تحديد مشكلة.

3-وضع الفروض اللازمة لحل هذه المشكلة.

4-اختار صحة الفروض العلمية.

5-التعميم.

طريقة الاستنباط:

والمقصود بالاستنباط أو الاستدلال غير المباشر هو استنتاج نتيجة من مقدمتين لازمة عنهما ضروريا. أي الوصول إلى المجهول بواسطة المعلوم. وهو يبدأ بالأحكام الكلية ويستنتج منهما الحكم الجزئي الخاص، على أساس أن ما نحكم به على الكليات ينطبق أيضا على جزئياتها.

طريقة الاستقراء:

وهي طريقة الاستدلال التجريبي أو الاستدلال الاستقصائي وهو الأسلوب الذي يبدأ فيه التفكير بالجزئيات للوصول إلى الكليات. أي أن الطريقة الأولى تبدأ بافتراض صحة بعض المبادئ العامة لاستنتاج بعض المبادئ الخاصة، في حين الطريقة الثانية بالغرض الخاص للوصول إلى الحكم العام. ويتفرع من الطريقة الأولى منهج البحث الرياضي، وهو منهج استنباطي، بمعنى أن نتائجه مستخلصة من مقدماته.

وقد دار جدل بين لاقتصاديين للبحث عن أي الطريقتين أفضل في دراسة الموضوعات الاقتصادية، ولكن تبين، انه لا يمكن إيجاد حكم قاطع بأفضلية طريقة ما على الأخرى، حيث لا يمكن الفصل بين الاثنين فصلا واضحا وصريحا. فإذا كان الباحث يبدأ عادة من الملاحظات

الجزئية يرجعها إلى مبادئ وقوانين العامة فانه كذلك يسير بالضرورة من نفس هذه المبادئ والأحكام العامة ليصل إلى وقائع جزئية يستنتجها من تلك المبادئ.

لذلك يفضل الباحثون الاقتصاديون استخدام الطريقتين لتكمل كل منهما الأخرى. وكقاعدة عامة يمكن أن تستخلص مما سبق أن النتائج الصحيحة هي ما كانت مؤدية باستدلال المجرد من ناحية، والحقائق الثابتة المعروفة من ناحية أخرى. وهذا لا يكون صحيحا إذا ما استخدمنا طريقة ما، وغابت عنا طريقة أخرى.